عوارض التَّركيب في كتب غريب القرآن التَّقديم والتَّأخير أنموذجًا

أ.م.د: عقيل عكموش العنبكي م.م: وديان يحيى محسن
جامعة القادسيَّة ــ كليَّة التَّربية ــ قسم اللّغة العربيَّة

الملخّص

يسلطُ هذا البحثُ الضَّوءَ على أحد العوارض الَّتي تعترض بناء الجملة العربيَّة وهو:(التَّقديم والتَّأخير)، فقد يأتي التَّركيبُ على أَصلِه، وكثيرًا ما تعترضهُ عوارضٌ تنحرفُ به عن هذا الأَصلِ، وتميلُ به إلى وجهةٍ معيَّنةٍ دون أُخرى، لكنَّها لا تنفكُّ عن الأصلِ بل يبقى موجّهًا وحاكمًا لبنية النَّص السَّطحيَّةِ، وهذه العوارضُ لا تأتي دون فائدةٍ بل لغايةٍ بلاغيَّةٍ يقصدُها المنشئُ ويفهمُها المتلقّي، فالتَّقديمُ والتَّأخيرُ يمنحُ الكلامَ حريَّةً وحركةً، وهذه الحريَّةُ في العدول عن أصل التَّركيب اللُّغويّ، أَو عن نظام بناء الجملةِ ليست مطلقةً أَو بلا ضابطٍ، بل مشروطةٌ بإفادةِ المعنى وحُسنِه.

Abstract

This research sheds light on one of the obstacles that hinder the Arabic sentence, which is: the presentation and delay. The structure may come in its original form ,and it is often hindered by obstacles that deviate it from this origin, and incline it towards a certain direction rather than another, but it does not separate from the origin, but rather remains a guide and ruler of the superficial structure of the text.

These obstacles do not come without benefit, but for a rhetorical purpose intended by the creator and understood by the recipient. The presentation and delay give speech freedom and movement, and this freedom to deviate from the original linguistic structure, or from the system of building the sentence is not absolute or without control, but rather conditional on the benefit of the meaning and its beauty.

المقدّمة

عُرِّف التَّقديم والتَّأخير عند النُّحاة بأنَّه تغيير لفظٍ عن رتبتِه الأصليّة إمَّا وجوبًا أو جوازًا لغرضٍ معيَّنٍ يقصده المتكلِّمُ ويفهمه السَّامعُ حتَّى تحدثُ عمليةُ التَّواصل، فالمتكلِّمُ يعمدُ إلى عنصرٍ من عناصر الجملةِ حقَّه التَّأخير فيقدّمه، أو حقّه التَّقديم فيؤخّره، طلبًا لإظهار ترتيب المعاني في النَّفسِ (1)، وثمَّة علاقةُ تلازمٍ بين التَّقديم والتَّأخيرِ؛ فكلُّ تقديمٍ يترتَّبُ عليه تأخيرٌ، وكلُّ تأخيرٍ يترتّب عليه تقديمٌ.

والتَّقديمُ يكون للعناية والاهتمامِ بالمقدَّم كما قالَ سيبويه:« إنَّما يقدِّمون الَّذي بيانه أَهمّ لهم وهم ببيانِه أَعنى، وإن كانا جميعًا يُهمانِهم ويَعنِيانهم» (2) .

والتَّقديمُ والتَّأخيرُ في كتب غريب القرآن غيره عند النَّحويين، إذ اشتملت على تقديمِ ماحقَّه التَّأخير وتأخير ماحقَّه التَّقديم؛ لأغراضٍ بلاغيَّة يقصدها المتكلِّمُ ويفهمُها المتلقِّي أو لأغراضِ الصَّنعة الَّتي ألزموا بها أَنفسهم، والَّتي في أَغلبها تناقضٌ واضحٌ وصريحٌ لقوانينِ الطبيعةِ اللّغوية، فأصحابُ الغريب ـــ كعلماء المعاني ـــ كان همَّهم المعنى؛ لذلك لم نجد عند أكثرهم مباحثَ التَّقديم والتَّأخيرِ الَّتي وجدناها عند النُّحاة، وإن وُجدَ عند بعضهم أثر الصَّنعة لاسيَّما من كانت ثقافته نحويَّةً خالصةً.

أوَّلًا: تقديم المؤكِّد على التَّوكيد

قالَ تاج الدِّين اليمانيُّ في قوله تعالى:**سمح وَغَرَابِيبُ سُودٌ ٢٧ سجى**(3) :« التَّقدير: سودٌ غرابيبُ، وأُضمرَ المؤكّدُ لدلالةِ الثَّاني عليه وهي سودُ المتأخِّرة؛ لأنَّ القاعدةَ في كلامِهم من حقِّ التَّأكيد أَن يتبعَ المؤكَّد كقولهم: أصفرُ فاقعٌ، وأبيضُ يَقَقٌ، وأسودُ حالكٌ، وأحمرُ قانٍ(4) ، ونظيره قول الشَّاعر:

والمؤمنِ الطَّيرِ العائداتِ

ويُفعل ذلك لزيادة التَّأكيد، حيث يدلُّ على المعنى الواحدِ من طريقي الإظهار والإضمار جميعًا» (5)

وقيل في نصٍّ آخر:**« (غرابيبُ سودٌ) مقدَّم ومؤخَّر، ومعناه:(سودٌ غرابيبُ) يُقال: أسودٌ غربيبٌ الشَّديدُ السَّواد»**(6) .

يبدو أنَّ النَّصّين مختلفان في توجيه هذه الآيةِ، النَّصُّ الأوَّل يقولُ بالإضمار(إضمار سود)، والنَّصُّ الثَّاني يحملُ الآيةَ على التَّقديم والتَّأخير.

وهذا افتراضٌ لبنيةٍ عميقةٍ للتَّركيب هي:(سودٌ غرابيبُ سودٌ)، فلمَّا دلَّت سود الثَّانية على الأولى حُذفت، وعلى هذا لا تقديمَ ولا تأخيرَ في الآيةِ الكريمةِ، وهذا يشبه تقديرهم لقولِه تعالى: **سمح** إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ١ **سجى**(7) : إذا انشقَّت السَّماءُ انشقَّت.

وشبّهها بقول الشّاعر:

والمؤمنِ الطَّيرِ العائداتِ

ورُويَ البيت بروايةٍ أُخرى[8] على تقديم العائذاتِ على الطَّيرِ، أي تقديم الصِّفة وهي (العائذات) على الموصوفِ وهو (الطَّير)، فالمحلّ له كما في الآية الكريمةِ[9] ، والمعنى يقتضي أن يأتي المؤكَّد أوّلًا ثمَّ يأتي التَّأكيد عليه، فوجهُ الشَّبهِ بين المثالين ـــ الآية الكريمة والبيت الشّعري ـــ أنَّ التَّابعَ جاءَ متقدّمًا على المتبوعِ.

فالمتنُ اللُّغوي يرى أنَّ غرابيبَ يجب أن تكون تأكيدًا لسود (تابعةً له)، وهي مقدّمةٌ منطقيّةٌ أنَّ التَّوكيد يجب أن يتبعَ المؤكَّد، وهنا جاءَ العكسُ؛ وهذا دفعَ اللّغويّين وعلماءَ الغريبِ إلى تقدير (سود) قبلها، وهذه المقولةُ اللُّغوية مستقرَّة لكنَّها ضعيفةٌ؛ لأنّه كرَّرَ (سود) بعدها، فقال (سود) الثّانية توكيدٌ للأولى، وهذه المقولةُ اصطدمت بالاستعمالِ القرآنيّ، فغرابيبُ مبهمةٌ عندما قالَ: (سود) أكَّد، فغرابيبُ وفاقعٌ ويَقَق مؤكّدات للّون، وهو نسقٌ لغويٌّ نقلوا عن العرب أنّهم قالوا: أصفرُ فاقعٌ، وأسودُ غربيبٌ....

وهذه المسألةُ من المسائل المتنازعِ عليها، فلم يختلف أَصحابُ الغريب فيها فحسب، بل اختلفَ اللّغويون كذلك، بين قائلٍ بالإضمار (إضمار سود) وقائلٍ بالتّقديم والتّأخير، وحجّتهم هي تأخير (سود)، فذهبَ أَبو عبيدة إلى أنَّ الآيةَ على التَّقديم والتّأخيرِ؛ لأنَّه يُقال: أسودُ غربيبُ[10] ، وزاد الطُّريحي على هذا الرَّأي في مجمع البحرين ما نصَّ عليه الجوهري في الصّحاح بأنَّ « الغربيبَ الشّديد السّواد، وإذا قلت: غرابيبُ سودٌ تجعلُ السُّودَ بدلاً من الغرابيب؛ لأنَّ تواكيدَ الألوانِ لا تُقدَّم »[11].

وذهبَ الزَّمخشري إلى أنَّ الآيةَ على الإضمارِ، إذ قال:« هي الجبالُ الطّوالُ السّود، فإن قلت: الغربيبُ تأكيدٌ للأسودِ. يُقال أسودٌ غربيبٌ، وأسودٌ حلكوكٌ: وهو الَّذي أبعدُ في السّوادِ وأغربُ فيه. ومنه الغُراب. ومن حقِّ التَّأكيدِ أن يتبعَ المؤكَّد كقولك: أصفرُ فاقعٌ وأبيضُ يَقَقٌ، وما أشبه ذلك . قلتُ: وجهه أن يُضمرَ المؤكّد قبله، ويكون الَّذي بعده تفسيرًا لما أُضمر، كقول النَّابغة من البسيط:

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّير

وإنَّما يُفعل ذلك لزيادة التّوكيدِ، حيثُ يدلُّ على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار جميعًا»[12] ، وهو ما وردَ في النَّص الأوّل من نصوص الغريبِ، إلّا أنَّ الطّبرسي لم يحمل الآية على التّقديم والتّأخير، بل عدّ (سود) عطفَ بيانٍ يبيّنُ غرابيب، إذ قال:« ينبغي أن يكون (سود) عطف بيانٍ يبيّن غرابيب به، والأجودُ أن يكونَ تأكيدًا، إذ الغرابيبُ لا تكونُ إلَّا سودًا، فيكون كقولك: رأيتُ زيدًا زيدًا، وهذا أولى من أن يُحمل على التَّقديم والتَّأخيرِ»[13] .

وهو رأيٌ جميلٌ، ويمكن قبوله بوجهٍ وهو أَنَّه يقولُ:(غرابيب) ثمَّ يسكت ويقولُ (سودٌ)، فهذه النّغمة تحلُّ النِّزاع كأنَّه ثمَّة وقفةٌ غرضها التَّوكيد، وهذا لم يُذكر بالمتن النَّحويّ عند اللّغويين؛ لأنَّهم لم يهتمّوا لأساليب النّطقِ كالنَّغمةِ وغيرها.

ويبدو أنَّ القولَ بالتَّقديم والتَّأخيرِ في هذه الآية ليس لأصحاب الغريبِ، بل هو منقولٌ عن المعجمات الَّتي حكت(غربيبُ أسودٌ) و(غرابيبُ سودٌ)، فالمعجميُّ اللّغويُّ هو الَّذي نقلَها وبالتالي هذه مقولةٌ لغويّةٌ معجميّةٌ، وهذا نسقٌ لغويٌّ مطّردٌ يعضِّده مقدَّمات منطقيّة أنَّ تعزيزَ معنًى ما يسبقه إيراده غير معزّزٍ.

وفي ضوءِ ما تقدَّم يمكننا القول: إنَّ الآيةَ على الإضمارِ، ويؤيّد هذا الألفاظ الواردة في نصِّ الغريبِ، والنّصوص الأخرى ـــ نحو: يضمر المؤكّد، الإظهار والإضمار...ـــ تُوحي بأنَّ أصلَ التَّركيب:((وسودٌ غرابيبُ سودٌ))، ثم أُضمرت كلمة(سود) الأولى، وعلى هذا لا تقديمَ، بل هو إضمارٌ، ومن ثمَّ كان التَّركيبُ الجديدُ(وغرابيبُ سودٌ) غريبًا يحتاج تأويلًا، وعليه فالمثالُ من بابِ الإضمار، أي إضمارُ سود الأُولى لدلالةِ سود المتأخِّرة عليه.

ثانيًا: تأخيرُ الحالِ عن صاحبِها

قالَ تعالى:**سمح** ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١ قَيِّمٗا**سجى** [14]، وذكرَ ابنُ قتيبة أنَّ في هذه الآيةِ « **مقدَّم ومؤخَّر. أرادَ: أنزلَ الكتابَ قيّمًا ولم يجعل لهُ عِوجًا** »[15]، وردَ في نصِّ الغريبِ هذا أنَّ جملةَ (ولم يجعل له عوجًا) مقدَّمة على قولِه (قيّمًا)، والأصل: أنزلَ الكتابَ قيّمًا ولم يجعل له عوجًا، وقد ذكرَ ابن قتيبة هذه المسألة بنصِّها في كتابِه تأويل المشكل[16]، وهو رأيُ الفرّاء في معاني القرآن، إذ قال:« قولُه تبارك وتعالى: ولم يجعل له عوجًا قيّمًا، المعنى: الحمدُ لله الّذي أنزلَ على عبدِه الكتاب قيّمًا ولم يجعلْ له عوجًا»[17] .

فـ(قيّمًا) بيَّن هيئة الكتاب الَّذي أنزلَه الله تعالى، ويجب أن يأتي بعده لكنَّه تأخَّر بعد جملة (ولم يجعل له عوجًا)، وتقديمُ هذه الجملة للعناية والاهتمامِ حتَّى يطمئنُّ السَّامعُ أنَّ هذا الكتابَ جاء خاليًا من العوج والخللِ ثمَّ أتبعه بقوله:(قيّمًا) لزيادة التَّأكيدِ، فكأنّهما بمعنًى واحدٍ.

واختلفت الآراءُ في توجيه هذه الآيةِ فذكر القيسي أنَّ (قيّمًا) منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقديره: أنزله قيّمًا حتَّى لا يُتوهَّم أنَّ قيمًا تابعٌ في إعرابِه لعوَج[18] ، وذهبَ الزَّمخشريُّ إلى الرَّأي نفسِه في توجيه (قيّمًا)، أي أنَّه لم ينتصب على الحالِ من الكتابِ وإنَّما انتصبَ على اضمارِ فعلٍ؛« لأنَّ قولَه (ولم يجعل) معطوفٌ على أنزلَ، فهو داخلٌ في حيزِ الصِّلةِ، فجاعله حالًا من الكتابِ فاصلٌ بين الحال وذي الحالِ ببعض الصِّلة، وتقديره: ولم يجعل له عوجًا جعله قيّمًا؛ لأنَّه إذا نُفي عنه العِوج، فقد أثبتَ له الاستقامة»[19] .

وذكرَ ابنُ الأنباريّ أنَّ في تقديرِ هذه الآية وجهين: الأوَّل على التَّقديم والتَّأخيرِ، وفيه تكون جملة (ولم يجعل له عوجًا) معطوفةً على جملة (أنزلَ على عبدِه الكتابَ)، والتَّقدير: أنزلَ قيّمًا ولم يجعل له عِوجًا، وهو رأيُ الزَّمخشريّ ـــ كما ذكرنا ـــ، والوجهُ الآخرُ أنَّ لا تقديمَ وتأخيرَ في

الآية، بل المعنى أن يكون عوجًا حال، والتَّقدير أنزلَ الكتابَ على عبده غير مجعولٍ له عوج قيّمًا، أي كأنَّ في الآية حالين الأوَّل عوجًا والآخر قيّمًا، وهذا الوجهُ في رأيه أولى من جعلِه معطوفًا على أنزل لما فيه من الفصلِ بين بعض الصِّلة وبعض(20) .

أمَّا ابنُ عاشور فقد ذكرَ رأيين في جملة(ولم يجعل له عوجًا)، الرأيُ الأوّلُ أنَّها معترضةٌ بين صاحب الحال ـــ وهو الكتاب ـــ وبين الحال ـــ وهو قيّمًا ـــ، والرأيُ الآخر أنَّ الجملةَ حاليّةٌ والضَّمير له في هذه الجملة عائدٌ إلى الكتابِ، وعُدي الجعلُ باللّام دون (في)؛ لأنَّ العوجَ المعنويّ يناسبه حرف الاختصاصِ دون حرف الظرفيّةِ من علائق الأجسامِ، وأمَّا معنى الاختصاص فهو أعمّ، فالمعنى: أنّه متَّصفٌ بكمالِ أوصاف الكتبِ من صحّة المعاني والسّلامة من الخطأ والاختلافِ، أمَّا (قيّمًا) فهي حالٌ من الكتاب أو من ضميره المجرور باللّام؛ لأنَّه إذا جُعل حالًا من أحدهما ثبت الاتِّصاف به للآخرِ إذ هما شيءٌ واحدٌ(21) .

وتعود فائدةُ الجمعِ بين نفي العوج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنًى عن الآخر إلى« التَّأكيد، فربَّ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامةِ ولا يخلو من أدنى عوجٍ عند السّبر والتصفّحِ» (22) .

ولكي نعرفُ الفرقَ الدَّقيقَ بين قوله:(ولَم نجعل له عوجًا) وقوله:(قيّمًا) نقفُ عند ما ذكره الزّمخشريُّ في تفسيرِه لهذه الآية، إذ قالَ في معنى (ولم نجعل له عوجًا):« ولم يجعل له شيئًا من العوج قط، والعوجُ في المعاني: كالعوجِ في الأعيانِ، والمرادُ نفي الاختلافِ والتَّناقضِ عن معانيه، وخروج شيءٍ منه من الحكمةِ والإصابةِ فيه»(23) ، أمَّا (قيّمًا) فهي صيغةُ مبالغةٌ من القيام المجازيّ الّذي يُطلقُ على دوامِ تعهّد شيء وملازمةِ صلاحِه؛ لأنَّ التّعهّدَ يستلزمُ القيامَ لرؤية الشَّيءِ والتيقّظ لأحوالِه، والمرادُ به هنا قيّمًا على سائرِ الكتبِ مُصدِّقًا لها شاهدًا بصحّتها، أو يكونُ المراد به: أنَّه قيّمٌ على هَدي الأمَّة وإصلاحِها أي قيّمًا بمصالحِ العبادِ وما لابدَّ لهم من الشَّرائع(24) ، وعلى هذا فإنَّ معناهما متقاربٌ، وهو: نفيُ العوجِ وإثباتُ الاستقامةِ.

ومن الجدير بالذِّكر أنَّ (قيّمًا) لم يكن تذييلًا للآيةِ الكريمةِ، بل جاءَ في مطلعِ آية أُخرى أي مُبتدأ كلام، فالوجهُ الأصوبُ نصبُه على المدحِ لا على الحاليَّة، فهو كقولِه تعالى في سورة يس: **سمح** تَنزِيلَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ٥**سجى** (25) .

ثالثًا: تقديمُ جوابِ الشَّرطِ

قالَ ابنُ قتيبة في قولِه تعالى:**سمح** وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامٗا وَأَجَلٞ مُّسَمّٗى ١٢٩**سجى** (26) :**« وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ. أرادَ لولا كلمةٌ سَبقَت وأجلٌ مسمًّى ـــ لكانَ العذابُ لزامًا »**(27) ، وهذه المسألةُ ذكرها ابنُ قتيبة في تأويلِ المُشكل(28) ، وهو رأيُ الفرَّاء في معاني القرآن، إذ قالَ:« يريد ولولا كلمةٌ(29) وأجلٌ مسمّى لكانَ لزامًا (مقدّم ومؤخّر) وهو ـــ فيما ذكروا ـــ ما نزلَ بهم في وقعةِ بدرٍ من القتلِ»(30) .

ففي هذه الآية فُصل بين المعطوف عليه والمعطوف بجوابِ (لولا) وهو كان واسمها المحذوف وخبرها، وهذا الجوابُ حقّه التّأخير، لكنَّه تقدَّم وتقديمه لم يأتِ اعتباطًا بل للتَّذكير والتَّنبيهِ، وهو من بابِ الإقحامِ، إقحام جواب الشّرطِ (لكان لزامًا) بين الشَّرط (كلمة) و ما عُطف عليها (وأجلٌ)، إذ قُدِّم جوابُ الشَّرطِ قبل أن يستكملَ العطف.

وذكرَ الزَّمخشريُّ في تفسير هذه الآية أنَّ الكلمةَ السَّابقة: هي العدّة بتأخير جزائِهم إلى الآخرة يقول: لولا هذه العدّة لكانَ مثل إهلاكنا عادًا و ثمودًا لازمًا لهؤلاءِ الكفرة، واللّزام: إمَّا مصدر لازمَ وصف به وإمَّا فِعال بمعنى: مِفْعَل، أي: مُلزَم كأنَّه آلة اللّزوم لفرطِ لزومه، (وأجلٌ مسمًّى) معطوفٌ على (كلمة) أو على الضَّمير في (كان)، أي: لكانَ الأخذ العاجل وأجل مسمًّى لازمين لهم، كما كانَا لازمين لعاد وثمود، ولم ينفرد الأجل المسمَّى دونَ الأخذِ العاجلِ [31] ، وعلى هذا الأخير لا فصلَ بينَ المتعاطفين.

رابعًا: تقديمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه

تتحدَّثُ نصوصُ الغريبِ الآتية عن الآية (٧١) من سورة هود: **سمح** وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١**سجى**، ولكلِّ نصٍّ توجيهٌ نحويٌّ مختلفٌ عن الآخر، وإن كانت جميعُها على التَّقديم والتَّأخير.

قالَ ابنُ مطرّف الكنانيّ في بيان الآية الكريمة:**« فضَحِكَت فبشَّرناها بإسحَاقَ** [32] **ـــ أي: فبَشَّرناها بإسحَاقَ فضَحِكت»** [33] ، إذ ذكرَ أنَّ هذه الآية الكريمة جاءت على التَّقديم والتَّأخير؛ لأنَّ المعنى يقتضي أنَّ الضِّحكَ لم يحصل إلَّا بعد البشارةِ بالمولود وهو إسحاق، أي أنَّ الفعلَ (ضحكت) تقدَّم وحقّه التَّأخير، وهذا الرَّأيُ لابن قتيبة في تأويل المشكلِ [34] ، وذكرَ ابنُ عاشور أنَّ« تفريعَ (فبشَّرناها بإسحاقَ) على جملةِ (ضحكت) باعتبار المعطوف وهو (ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ)؛ لأنَّها ما ضحكت إلَّا بعد أن بشَّرها الملائكة بابن، فلمَّا تعجَّبت من ذلك بشَّروها بابن الابن زيادةً في البُشرى »[35] .

وثمّة نصٌّ آخر ذكرَ الآراءَ في تفسير ضحكِها، نحو:« **واختُلفَ في تفسير ضحكِها، فقيل : تبسَّمت سرورًا بالأمرِ؛ لأنَّها خافت كما خافَ ابراهيم، وقيل ضحِكت تعجّبًا من إحياء اللهِ تعالى العجلَ المشويّ وعوده إلى مرعاه، وقيل: ضَحِكت من البُشارة بالولد وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ، والتَّقدير: فبشَّرناها بإسحاقَ ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ فضَحِكت، وقيلَ ضَحِكت: حاضَت من ضحكت الأَرنب إذا حاضَت وضَحِكت السَّمُرة إذا سَالت منها صمغة تشبهُ الدَّمَ، وقيلَ ضحِكت: أَشرقَ لونُها حين بُشِّرت بالولد من قولهم: ضَحكت الرَّوضة، كما قالَ الأَعشى:**[36]

يضاحكُ الرَّوضَ منها كوكبٌ شرقٌ مؤزّرٌ بعميمِ النَّبتِ مكتهلُ» [37]

وفي تفسيرُ ضحكِها آراءٌ عدَّةٌ، بعضُها موافقٌ لنصِّ الغريبِ هذا وبعضُها مخالفٌ، وسنذكر الآراءَ الَّتي وردت في نصِّ الغريبِ وما زادَ عنها وما وافقَها أو خالفَها، إذ وردَ في نصِّ الغريبِ أربعة آراءٍ في تفسيرِ ضحكِها:

فالرّأي الأوَّل أنَّها ضحكت فبُشرت بعد الضِّحك، وذلك أنَّها كانت سُنّة في زَمانهم إذا وردَ عليهم القومُ فأتُوا بالطَّعام فلم يمسّوه ظنُّوا أنَّهم عدوٌ أَو لصوصٌ، فهناك أَوجسَ إبراهيم في نفسِه خيفةً، فرأُوا ذلك في وجهِه، فقالوا: لا تَخف فضَحكت عند ذلك امرأتُه وكانت قائمةً وهو قاعدٌ، وإنَّما ضَحكت سرورًا بالأمنِ منهم، لمَّا قالوا لإبراهيم (لا تَخف)، وذلك أنَّه قد كان خافَهم وخافَتهم هي ـــ أيضًا ـــ كما خافَهم إبراهيم، فلمَّا أَمنت ضَحكت فأتبَعوها البُشارةَ بإسحاقَ ومن وراء اسحاقَ يعقوبَ (38)، وهذا ما عبَّر عنه نصَّ الغريب بـ(تبسَّمت)، ولا تقديمَ على هذا الرَّأي.

والرَّأيُ الآخر أنَّها ضحكت تعجّبًا من إحياءِ الله تعالى العجل المشوي وعوده إلى مرعاه، وهذا ما قالَه نصُّ الغريبِ .

والرَّأي الثَّالث الَّذي وردَ في نصِّ الغريبِ أنَّها ضَحكت من البُشارة بالولدِ، وهذا على التَّقديم والتَّأخير، والتَّقدير: فبشَّرناها بإسحاقَ ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ، فضحكت بعد البُشارة بالولد وولد الولد، وهذا الرَّأي محتملٌ عند الفرَّاء(39) ، وذكرَ الطَّبري أنَّها ضَحكت حين بُشّرت بإسحاقَ تعجّبًا من أن يكونَ لها ولدٌ على كبرِ سنِّها وسنِّ زوجها، وهذا من المقدَّم الَّذي معناه التَّأخير، والمعنى: وامرأتُه قائمةٌ فبشَّرناها بإسحاقَ ومن وراءِ إسحاقَ يعقوب فضَحكت، وقالت يا ويلتا أَ أَلدُ وأنا عجوزٌ؟! (40) ، وهو رأيٌ ضعيفٌ؛ لإيرادِ النَّصِّ الكريم تعجّبها بعد البُشرى.

وعلى هذا لا تقديمَ في الآيةِ الكريمةِ، إنَّما ثمَّة رتبةٌ منطقيَّةٌ ـــ ليست نحويَّة ـــ ، وهو تفسيرٌ لغويٌّ أي أنَّ المتكلِّم يقولُ: الأسبقُ بالذِّكرِ المعطوف عليه ثمَّ المعطوف.

خامسًا: تقديم المفعول الثَّاني على الأوَّل

قال ابنُ مطرّف الكنانيّ:« ومِن المغلوبِ أَن تُقدِّم مَا يوضّحُهُ التَّأخير، وتُؤخِّر مَا يُوضّحُهُ التَّقدِيم، كقولِ الله جلَّ وَعزَّ:سمح فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥسجى (41) أي مُخلفَ رُسلَه وَعدِه؛ لأنَّ الإخلافَ قَد يقعُ بالوعدِ كَما يَقع بالرّسُلِ، فتَقُول: أَخلفتُ الوَعدَ وأَخلفتُ الرّسُلَ»(42) .

يشير النَّصُّ إلى جواز تقديمِ الوعد على الرّسل في الآية الكريمة لاتِّضاح المعنى والتَّقدير: مُخلفَ رسلَه وعدِه، والوعدُ والرّسلُ من الممكن أن يكونا معمولًا لاسم الفاعل (مُخلف)، فالإخلافُ يقعُ بالوعد ويقعُ بالرّسلِ، فيجوزُ إضافة اسم الفاعلِ لأحدهما ونصب الآخر على أنَّه معموله.

قالَ الفرَّاء:« أضفتَ (مُخلف) إلى الوعدِ ونصبتَ الرّسل على التَّأويل، وإذا كان الفعلُ يقعُ على شيئين مختلفين مثل كسوتُك الثَّوب وأدخلتُك الدَّار، فابدأ بإضافة الفعلِ إلى الرَّجلِ، فتقول: هو كاسي عبد الله ثوبًا ومدخله الدَّار. ويجوز هو كاسي الثَّوب عبد الله ومدخل الدار زيدًا. جازَ ذلك؛ لأنَّ الفعلَ قد يأخُذ الدَّار كأَخذه عبد الله، فتقول: أدخلتُ الدَّارَ وكسوتُ الثَّوبَ»(43) .

فأُضيفَ (مُخلف) إلى مفعولِه الثَّاني وهو(وعده) وإن كان المفعول الأوَّل هو الأصل في التَّقديم والإضافة إليه؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان ينصبُ مفعولين ليس أَصلهما مبتدأ وخبر أَحدهما عاقل والآخر غير عاقل، فالتّقديمُ للعاقلِ، ويجوز تقديم غير العاقل إذا أمنَ اللّبسِ.

وذكر مكّي أنَّ هذا التَّقديم« من الاتِّساعِ لمعرفة المعنى، تقديره: مُخلف رسلَه وعدَه»(44) ، وعلَّل الزَّمخشريُّ تقديم المفعول الثَّاني على الأوَّل في هذه الآية الكريمة بقوله:« قَدَّم الوعدَ ليعلم أنَّه لا يُخلف الوعدَ أصلًا؛ كقوله:(إنَّ الله لا يخلفُ الميعاد)، ثمَّ قال:(رسلَه): ليُؤذن أنَّه إذا لم يُخلف وعدَه أحدًا ـــ وليس من شأنِه إخلاف المواعيد ـــ كيف يخلفه رسلَه الَّذين هم خيرته وصفوته؟، وقُرئ:(مُخلف وعدَه رسلِه): بجرّ الرّسلِ ونصبِ الوعدِ وهذه في الضَّعفِ»(45) ، فذكر أنَّ تقديمَ الوعدِ لغايةٍ معنويَّةٍ يقتضيها سياقُ الآية بأنَّ اللهَ لا يخلفُ الوعدَ، ثمَّ اتَّبعه بقوله:(رسله) ليعلم أنَّ رسلَه لا يخلفون الوعدَ، فتقديمُ الوعد ـــ على رأيه ـــ أَولى لاتِّضاح المعنى.

وثمّة قراءةٌ أُخرى: مخلفَ وعدَه رسلِه على التَّقديمِ، وهي قراءةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّها عند النُّحاة من باب الفصلِ بين المضاف والمضاف إليه بـ(وعده)، والقراءةُ الأولى جاءت على الأصلِ.

ولو عُدنا إلى المدوَّنة النَّحويَّة لوجدنا أنَّ الفعلَ إذا كان من الأفعالِ الَّتي تتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، أحدُهما فاعلٌ في المعنى والآخر مفعولٌ به في المعنى، فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى(46) ، وهذان المفعولان أَحدُهما عاقلٌ والآخرُ غير عاقلٍ ـــ وهو ما تنبَّه له الفرَّاء عندما قال (الرَّجل) يقصد العاقل ـــ، وأَحدُهما خاسرٌ والآخرُ مستفيدٌ، والخاسرُ فاعلٌ في المعنى، والمفعول المنصوب هو المفقود، فالقاعدةُ النَّحويّةُ تقول: إنَّ الأصلَ أن يسبقَ المفعول الَّذي هو آخذ، ففي هذه الآية الآخذ هو الرُّسل(عاقل)، والرُّسلُ مسلوبٌ منهم الوعد(فاقدين الوعد)، فالأصلُ أن يتقدَّمَ الرُّسل أي أصل التَّرتيب: يُخلف رسلِه وعدَه، هو قال: مخلف وعدِه رسلَه، قدَّم الوعدَ، فالمفترض المفعول الثَّاني هو الآخذُ، وهو ما سمَّاه النُّحاة فاعلٌ في المعنى.

الخاتمة:

وأخيرًا، نستطيع تسجيل النَّتائج الآتية كخاتمة للبحث:

١ـــ التَّقديمُ عند علماءِ الغريبِ من بابِ المنطقِ لا من بابِ الرُّتبة كما هو الحال عند النَّحويّين، فتقديمُ المعطوفِ على المعطوف عليه استنباطٌ عقليٌّ في كون المعطوفِ عليه يحصلُ عقلًا قبل المعطوف، أو يدخلُ في باب الفصلِ والإقحامِ، وقد انطلقُوا من دلالاتٍ محددَّةٍ لتفسير رُتبٍ.

٢ـــ للقراءاتِ أثرٌ كبيرٌ في القول بالتَّقديم والتَّأخير، وقد أثبتت الدِّراسةُ أنَّ بعض المواضع الَّتي قالوا فيها بالتَّقديم والتَّأخير جاءت على الأصلِ ولا تقديمَ أو تأخيرَ فيها، كما حَملوا بعضَ مواضعِ التَّقديمِ والتَّأخيرِ على الشِّعر ونسُوا أنَّ للشَّاعر الحريَّةَ في أن يقدِّمَ ويؤخِّرَ، وأنَّ بعضَ مواضع التَّقديم والتَّأخير تعودُ إلى قضيَّةٍ مذهبيَّةٍ وعقديَّةٍ.

٣ـــ إنَّ القولَ بالتَّقديم والتَّأخير في بعضِ المواضعِ يخلُّ بالمعنى، وفيه تعسُّف على النَّص، فالمعنى أوضحُ وأبينُ لو حُملت الآيةُ على الأصلِ، وأنَّ بعضَ المواضع الَّتي قالوا فيها بالتَّقديم والتَّأخير هي على الإضمار.

٤ــ اقتصرَ أصحابُ الغريب في بيان معنى مفرداتهم على تفاسيرٍ معيَّنة دون أن ينظروا في التَّفاسيرِ الأخرى، كما انطلقوا من معانٍ محدَّدة للمفردة، أي اعتمدُوا على معنًى واحد لها، وأغفلوا المعانيَ الأخرى الَّتي تحتملها المفردة، وهذا دفعَهم إلى القول بالتَّقديم والتَّأخير في مواضعَ لا تقديمَ ولا تأخيرَ فيها.

الهوامش:

([1]) يُنظر: في نحو اللّغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمارة: ٨٨.

([2]) كتاب سيبويه: ١/ ٣٤.

([3]) سورة فاطر: ٢٧.

([4]) في النَّص: قاني، والصَّواب ما أثبتناه.

([5]) التُّرجمان عن غريب القرآن: ٢٨٢.

([6]) تفسير غريب القرآن، الطُّريحي: ١١٦؛ ويُنظر: تفسير غريب القرآن، الصَّنعاني: ٢٤٢.

([7]) سورة الانشقاق: ١.

([8]) وردَ على الأصل:(والمؤمن العائذات الطَّير تمسحها) في ديوان النَّابغة الذبياني: ٣٧؛ وفي فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطِّوال، محمد علي طه الدّرة :٢/ ٤٩٣.

([9]) يُنظر: فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطِّوال: ٢/ ٤٩٣.

([10]) يُنظر: مجاز القرآن: ٢/ ١٥٤.

([11]) الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة: ١/ ١٩٢؛ ويُنظر: لسان العرب: ١٠/ ٣٨؛ مجمع البحرين: ١/ ٣٧٧.

([12]) الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٥/ ١٥٢، ١٥٣؛ ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٣٧٤، ٣٧٥.

([13]) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٨/ ١٨٤.

([14]) سورة الكهف: ١، ٢.

([15]) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة: ٢٦٣؛ ويُنظر: القرطين أو كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة:١/ ٢٦٣؛ تذكرة الأريب في تفسير الغريب: ٢١٠.

([16]) يُنظر: تأويل مشكل القرآن: ١٣٠.

([17]) معاني القرآن: ٢/ ١٣٣؛ ويُنظر: معاني القرآن، الأخفش(ت٢١٥هـ): ٢/ ٤٢٧.

([18]) يُنظر: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها: ٥٥.

([19]) الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٣/ ٥٦٤.

([20]) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٩٩.

([21]) يُنظر: تفسير التَّحرير والتَّنوير، ابن عاشور: ١٥/ ٢٤٧ ، ٢٤٨.

([22]) الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٣/ ٥٦٤.

([23]) الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٣/ ٥٦٤.

([24]) يُنظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٣/ ٥٦٤؛ تفسير التَّحرير والتَّنوير: ١٥/ ٢٤٨.

([25]) سورة يس: ٥.

([26]) سورة طه: ١٢٩.

([27]) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة: ٢٨٣؛ ويُنظر: القرطين أو كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة: ٢/ ١٨؛ مختصر البيان في غريب القرآن: ٣/ ٥٧.

([28]) يُنظر: تأويل مشكل القرآن:١٣١.

([29]) سبقت.

([30]) معاني القرآن: ٢/ ١٩٥.

([31]) يُنظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٤/ ١١٨ ، ١١٩؛ البيان في غريب إعراب القرآن:٢/ ١٥٥؛ الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السُنة وآي الفرقان: ١٤/ ١٦٠.

([32]) سورة هود: ٧١.

([33]) القرطين أو كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة: ١/ ١٢٨.

([34]) يُنظر: تأويل مشكل القرآن: ١٣٠.

([35]) تفسير التَّحرير والتَّنوير: ١٢/ ١٩١، ١٢٠.

([36]) في ديوان الأعشى: ٦، وفي فتح الكبير المتعال إعراب القصائد السبع الطّوال: ٢/ ٣٨٧:

يضاحكُ الشمسَ منها كوكبٌ شرقٌ مؤزرٌ بعميم النبتِ مكتهلُ

([37]) التُّرجمان عن غريب القرآن: ٦٤، ٦٥.

([38]) يُنظر: معاني القرآن: ٢/ ٢٢؛ جامع البيان في تأويل آي القرآن: ١٢/ ٤٧٧؛ تفسير البغوي(معالم التَّنزيل): ٤/ ١٨٩.

([39]) يُنظر: معاني القرآن: ٢/ ٢٢.

([40]) يُنظر: تفسير الطَّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٢/ ٤٧٦؛ تفسير البغوي(معالم التَّنزيل): ٤/ ١٨٩.

([41]) سورة إبراهيم، من الآية: ٤٧.

([42]) القرطين أو كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة: ١/ ٣٠.

([43]) معاني القرآن: ٧٩، ٨٠.

([44]) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٠٨.

([45]) الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل: ٣/ ٣٩٣.

([46]) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي(ت٧٤٩هـ):٢/ ٦٢٦؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل(ت٧٦٩هـ): ٢/ ١٥٣.

قائمة المصادر:

📖 **القرآن الكريم**

📖 **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السَّقا، (د. ط)، (د. ت).

📖 **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، شرحه ونشره: السَّيد أحمد صقر، (د.ط)، (د.ت).

📖 **تذكرة الأريب في تفسير الغريب(غريب القرآن الكريم)**، جمال الدِّين ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: طارق فتحي السَّيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان ط١، ١٤١٧هـ.

📖 **التَّرجمان عن غريب القرآن**، تاج الدِّين أبي المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله(ت٧٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: موسى بن سليمان آل ابراهيم، مكتبة البيان، (د. ط)، (د. ت).

📖 **تفسير البغوي (معالم التَّنزيل)**، أبو محمَّد الحسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: محمَّد عبد الله النّمر، عثمان جمعة ضميريَّة، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرِّياض، (د. ط)، ١٤٠٩هـ.

📖 **تفسير التَّحرير والتَّنوير**، الطَّاهر ابن عاشور، تونس، (د. ط)، ١٩٨٤م.

📖 **تفسير الطَّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، أبو جعفر محمَّد بن جرير الطَّبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

📖 **تفسير غريب القرآن**، ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان،(د. ط)، ١٩٧٨م.

📖 **تفسير غريب القرآن**، محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني(ت١١٨٢هـ)، تحقيق: محمَّد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، (د. ت).

📖 **تفسير غريب القرآن الكريم**، فخر الدِّين الطُّريحي(ت١٠٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد كاظم الطّريحي، انتشارات زاهدي ـ قم، (د. ط)، (د. ت).

📖 **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ابن أم قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ الدّكتور: عبد الرَّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

📖 **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمَّنه من السُنة و آي الفرقان**، محمَّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسسة الرِّسالة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

📖 **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، شرح وتعليق: الدّكتور محمَّد محمَّد حسين، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

📖 **ديوان النَّابغة الذّبياني**، اعتنى به حَمد وطمَّاس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

📖 **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد المالقي(ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت).

📖 **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، علي محمَّد زينو، مؤسّسة الرّسالة، ناشرون،(د. ط)،(د. ت).

📖 **الصّحاح تاج اللّغة وصِحاح العربيَّة**، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٨هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط١، القاهرة، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م. ط٢، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م. ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

📖 **فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطِّوال**، تأليف الشَّيخ: محمَّد علي طه الدّرة، ط٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

📖 **في نحو اللّغة وتراكيبها منهجٌ وتطبيقٌ**، د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

📖 **القرطين أو(كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة)**، ابن مطرّف الكناني(ت ٤٥٤هـ)، دار المعرفة للطّباعة والنَّشر، بيروت ـ لبنان، (د. ط)، (د. ت).

📖 **كتاب سيبويه**، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

📖 **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها**، أبو محمَّد مكِّي القيسي(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدِّين رمضان، مؤسّسة الرِّسالة، ط٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

📖 **الكشَّاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل**، أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد عوض، ط١، جامعة الأزهر، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

📖 **لسان العرب**، محمَّد بن مكرم ابن منظور(ت٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه: أمين محمَّد عبد الوهاب، ومحمَّد الصَّادق العبيدي، دار إحياء التّراث العربي، مؤسّسة التَّاريخ العربي، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

📖 **اللّغة العربية معناها ومبناها**، د. تمَّام حسَّان، (د. ط)، ١٩٩٤م.

📖 **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلَّق عليه الدكتور محمَّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة،(د. ط)، (د. ت).

📖 **مجمع البحرين**، فخر الدِّين الطّريحي(ت١٠٨٥هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، مؤسّسة التَّاريخ العربي، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

📖 **مجمع البيان في تفسير القرآن**، أبو علي الفضل بم الحسن الطّبرسي(ت٥٤٨هـ)، دار العلوم، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

📖 **معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بم مسعدة الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدّكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١،١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

📖 **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء(ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.